التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

مشروع دستور دولة الخلافة

المادة 106- ينتخب أعضاء مجلس الولاية انتخاباً مباشراً من أهل الولاية المعنيّة، ويحدّد عدد أعضاء مجالس الولايات بنسبة عدد سكان كل ولاية في الدولة. وينتخب أعضاء مجلس الأمة انتخاباً مباشراً من قبل مجالس الولايات. ويكون بدءُ مدة مجلس الأمة وانتهاؤها هو نفسه بدءَ مدة مجالس الولايات وانتهاءها.

إقرأ في هذا العدد

-من الثورة التشريعية إلى الفوضى في سن القوانين الفاتورة الإلكترونية نموذجا.

-انعقاد الاجتماع الأول لـ«مجلس السلام» برئاسة ترامب ومشاركة أكثر من 45 دولة.

-خفايا مغادرة أمريكا قاعدة التنف السورية.

-خصائص النظام القضائي في الإسلام.

الأحد 12 رمضان 1447هـ | الموافق لـ1 مارس 2026 م | العدد582 | الثمن 1000 مليم | ISBN 2382-2643

كلمة العدد

أمن الأمة عند حكامها، بين مؤتمر ميونيخ للأمن، وتصريح السفير الأمريكي "هاكابي"

للمرة الثانية والستين ينعقد مؤتمر ميونيخ للأمن ، حيث أن أولى دوراته التأمت سنة 1963 في تلك المدينة الألمانية. ولئن كانت دوراته الأولى، بل ولعقود، تضبطها حاجة الحلف الغربي الملحة لتنسيق أعمال دوله، وحماية مصالح أعضائه ، في حمأة غيوم ورعود الحرب الباردة، ويسندها في ذلك التسليم المرضي، لعالم ما دون الستار الحديدي للشيوعية، بعالمية الأفكار الغربية وإنسانيتها، فإن دورته الأخيرة والتي طغى عليها شعار "العالم تحت الدمار"، حيث انعدمت فيها روح تنسيق الأعمال، ومفهوم حماية المصالح المشتركة، بسبب تصدّع العلاقات عبر الأطلسية إثر الضغوط الأمريكية لزيادة الإنفاق الدفاعي الأوروبي. ولقد كشف الحديث عن الرادع النووي الأوروبي، وإعادة هيكلة الدفاعات الأوروبية عمق الهوة التي باتت تفصل بين حلفاء الهزيع الأخير للنظام العالمي، في ظل تراجع الثقة في الالتزامات الأمريكية.

إلا أن تفسير انفراط عقد التنسيق الاستراتيجي بين "قادة " النظام السائد اليوم في العالم، والذي عبر عنه المستشار الألماني بقوله: "القيادة التي ضاعت وتم إسرافها" بأن النظام الذي أعقب الحرب العالمية الثانية الآن غير موجود، تفسير قاصر لا يعبر عن حقيقة الوضع السياسي العالمي. فالذي غاب اليوم عن الوجود ولم يبق منه إلا رسمه، هو نظام "الوفاق" الذي أرساه مؤتمر فيينا لسنة 1815 والذي تسلمت فيه الولايات مركز القيادة إثر الحرب العالمية الثانية. فقد حددت أوروبا بتوافق قواها العظمى يومها (النمسا، بريطانيا، روسيا، بروسيا، وفرنسا)، ما بات يعرف لاحقا بالقانون الدولي، وحددت بمقتضاه مفهوم السلام العالمي. وذلك بعد أن أعادت تنظيم القارة بعد هزيمة نابليون بونابرت من أجل إرساء توازن قوي يضمن سلاما طويل الأمد، ومنع نشوب حروب واسعة النطاق مستقبلًا، واعتبر مؤتمر فيينا ذاك نموذجاً أولياً للمنظمات الدولية مثل عصبة الأمم والأمم المتحدة، حيث اعتمد الدبلوماسية والمفاوضات الجماعية لحل النزاعات، في حين جرت أشغال مؤتمر ميونيخ الأخير، والعالم قد دخل في مرحلة "منافسة قاسية وغير متوقعة بين القوى العظمى".

ومع أن مجريات مؤتمر ميونيخ الأخير للأمن، يعكس عمق الفوضى في النظام الدولي وحدّة الانقسامات داخل صفوف الغرب، فإن هذا لا يعني غياب الإجماع بينهم في القضايا غير الأطلسية. فرغم تباعد الشقة بين أمريكا التي تجر أوروبا للخضوع لإرادتها في "احتواء التوسع التكنولوجي والعسكري" للصين مثلا، تدعو بريطانيا أوروبا رسمياً للبدء في مفاوضات لإبرام "ميثاق أمني بينها والاتحاد الأوروبي" يغطي تبادل المعلومات الاستخباراتية والتعاون الدفاعي وتأمين سلاسل الإمداد، شهد المؤتمر تظاهرات ضخمة لدعم المعارضة الإيرانية، والتأليب على النظام في إيران، واتفاق الأطراف جميعها، أمريكا وبريطانيا والقادة الأوروبيين، على ضرورة تشديد الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية على طهران.

وما كان الخلاف الذي برز من خلال أعمال مؤتمر ميونخ للأمن بين الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بشأن مستقبل قطاع غزة، إلا لانفراد أمريكا بمستقبل القطاع حيث لم يبق لأوروبا دور فيه، حيث لم تحصل على المكافأة المناسبة للجهد "الرئيسي" الذي تؤديه أوروبا في تمويل للسلطة الفلسطينية. وهكذا يتجلى من خلال دورات مؤتمر ميونيخ للأمن المتعاقبة منذ عقود أن "الأمن" في النظام الديمقراطي الرأسمالي لا يعني إلا تجاهل حقوق أي طرف آخر غير الأطراف المشكلة لهذا النظام، وعدم اعتبارها أصلا، واستغلال الدول الأخرى لمصالحها الخاصة. فعلى امتداد دورات هذا المؤتمر احتلت أجزاء شاسعة من بلاد المسلمين في مصر وسوريا والأردن، أو دمر العراق والصومال وأفغانستان، وأوقعت المجازر الفظيعة في بورما والبوسنة وكشمير، بل وتعاد سيرة محاكم التفتيش في الأرض المباركة فلسطين، وفي تركستان الشرقية والسودان، وتنقل أحداثها على مختلف المواقع الإعلامية ولا تحرك ساكنا لدى الدول ومؤتمراتها، ولا تعد تلك الأحداث تهديدا للأمن.

ومع كل هذا الإذلال الذي تتجرع الأمة غصصه، لم يغب حكام المسلمين والعرب منهم خاصة عن حضور كل مؤتمرات ميونيخ للأمن وغيرها من المؤتمرات، معتبرين أن قضايانا والحال التي نحن عليها، عناصر فاعلة في معادلة الأمن العالمي، مما يتطلب "التنسيق" الواسع بين "القيادات العربية"، أي أن هواننا ضرورة للأمن العالمي. وغير بعيد عن آخر مؤتمرات ميونخ للأمن يأتي التصريح الصحفي لهاكابي سفير أمريكا في كيان يهود أنه سيكون من الجيد لو أخذ الكيان المسخ كل أرض فلسطين التاريخية والأردن ولبنان وسوريا، وأجزاء واسعة من مصر والعراق والسعودية. هذه هي مفاهيم الأمن التي يراها أعداء الأمة سواء أضمرها الحزب الديمقراطي الأمريكي أو جهر بها الحزب الجمهوري، فهي لا تختلف في شيء حدود أمنها عند حكامها.

قابس تستغيث.. والقضاء يبرئ "مجمع الموت"

في قرار قضائي أثار صدمة واستنكاراً واسعين، رفضت المحكمة الابتدائية بقابس الخميس 26 فبراير 2026 وقف نشاط المجمع الكيميائي بالجهة، معللة ذلك بـ"عدم ثبوت الضرر". وكأن آلاف المرضى بالسرطان والأمراض المزمنة مجرد أرقام في كشوفات لا تعني شيئاً، وكأن السماء السوداء التي تختنق تحتها مدينة بكاملها ليست دليلا كافياً. بينما خرج أكثر من 130 ألف من أهالي قابس في مسيرات شعبية احتجاجا على الكارثة البيئية ومطالبين بتفكيك هذا "المشروع القاتل"، ولكن السلطات تصرّ على غض الطرف، وتستمر الكارثة البيئية والإنسانية في قابس دون حلول حقيقية.

جريمة بيئية متكاملة الأركان.. بين أيادي الاستعمار وصفقة السموم

ما يشهده خليج قابس ليس مجرد تلوث عابر، بل هو تدمير ممنهج لمنظومة بيئية كانت تُعد من أغنى المناطق في البحر الأبيض المتوسط. فمنذ عقود، يُلقي المجمع الكيميائي التونسي يومياً نحو 13 ألف طن من نفايات الفوسفوجيبس في مياه البحر، ما أدى إلى اختفاء ٩٠٪ من الثروة السمكية، وتحويل قاع البحر إلى منطقة شبه ميتة تفتقر إلى الأوكسجين. وعلى اليابسة، جفت أغلب العيون المائية التي كانت تروي واحة قابس الخضراء، بعد أن استنزف المجمع كميات هائلة من المياه الجوفية في عمليات معالجة الفوسفات.

دراسات المفوضية الأوروبية سنة 2018 كشفت أن أكثر من 95٪ من التلوث الهوائي في قابس ينبع من هذا المجمع، حيث ينطلق سنوياً مئات الأطنان من الغازات السامة التي يستنشقها أكثر من 180 ألف شخص. ومع ذلك، تتنكر الجهات الرسمية لهذه المعطيات، وتستمر المصانع في العمل دون رقابة حقيقية.

أما الأسباب الحقيقية وراء هذه الكارثة، فتمتد إلى ما وراء الحدود. فخلف هذا المجمع تقف شركات عالمية كبرى، مثل مجموعة "روليا" التي تضم 109 شركة حول العالم، والتي أنشأت مصنعها بقابس عام 2003 بعد أن أغلقت مصانع مماثلة في فرنسا منذ 2004 بسبب التلوث. إنها ازدواجية معايير دولية، واستمرار لنمط استعماري جديد، حيث تُنتج السموم في البلاد المنكوبة، ويُستهلك المحصول النظيف في بلدان الشمال الغنية.

العدالة الغائبة وسط معاناة الأهالي وصرخات الاحتجاج

لا يكاد يخلو بيت في قابس من قصة ألم مع هذا "القاتل الصامت". السرطان بأنواعه المختلفة ـ الرئة والحلق والجلد والكلى والبروستات والثدي والدم ـ يفتك بالصغار والكبار، إلى جانب أمراض العقم والتشوهات الخلقية وتأخر الإنجاب. تلاميذ المدارس يغشى عليهم داخل الفصول بسبب الغازات المنبعثة من المصانع المجاورة، والمستشفيات تعجز عن توفير الأكسجين الكافي لإنعاش المصابين.

فاض الكيل وخرجت مسيرة شعبية ضخمة قاربت الخمسين ألف مواطن، من مختلف الأعمار والفئات، تطالب بإغلاق "مجمع الموت". كانت المسيرة سلمية وتلقائية، لكن السلطة قابلتها بالغاز المسيل للدموع والعنف المفرط، تلتها حملة اعتقالات واسعة طالت عشرات المحتجين، واستفزازات ليلية دفعت الشباب إلى قطع الطرق وإشعال النيران تعبيراً عن الغضب.

ورغم هذه الانتفاضة الشعبية، تتعامل الحكومة مع الملف ببرود غريب. بينما كان الرئيس قيس سعيد قد صرح في أكتوبر 2025 بأن العمل جارٍ لإيجاد "حلول عاجلة آنية للتلوث" كما صرّح بأن ما يحدث في قابس "جريمة في حقها"، إلا أن الإجراءات الملموسة ما زالت غائبة وتغيرت وجهة الأحداث إلى مباحثات مع الصين لا يُعرف مصيرها، فيما تستمر المصانع في ضخ سمومها، والأهالي يدفعون الثمن صحياً واقتصادياً واجتماعياً.

قابس تنتظر... فهل من مغيث؟

لقد ضاعت حقوق أهالي قابس بين وعود لا تُنفذ، وقضاء لا يرى الضرر، وسلطة تتعامل مع الموتى كأرقام ومع الأحياء كمزعجين. بين دراسات علمية تثبت الكارثة، وتقارير دولية تدين التلوث، وتحركات شعبية تطالب بالحياة، تبقى قابس رهينة خيارات اقتصادية تضع الربح المادي فوق صحة الإنسان.

الحل الحقيقي لا يكون بمباحثات هنا أو هناك، ولا بأنصاف الحلول، بل بالقطع مع النظام الرأسمالي النفعي الجشع، الذي يحمي طغاة العالم ولا همّ له سوى الربح المادّي وكثرة الإنتاج ، واستبداله بنظام الإسلام العادل و دولته المبدئية التي فرض الله على المسلمين إقامتها، والتي تضع حياة الناس و أرزاقهم وحرماتهم فوق كل اعتبار، فتمنع وقوع الجرائم البيئية قبل فوات الأوان. يقول الله تعالى في محكم التنزيل:

﴿ ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾

[سورة الروم: ٤١]

بقلم أ.ياسين بن يحيى

تآكل النظام الدولي
ودور الخلافة الراشدة في تأسيس نظام دولي جديد

نشأ القانون الدولي الذي ينظم العلاقات الدولية اليوم على يد الدول النصرانية، لمحاربة الخلافة العثمانية, ثم توسع هذا القانون بعد مؤتمر وستفاليا، ليكرّس استعمار الدول الأوروبية الرأسمالية لدول العالم. وقد اشترطت أوروبا على الدولة العثمانية في أواسط القرن 19 عدم اعتماد الإسلام أساساً لعلاقاتها الخارجية، تمهيداً لاعتماد المبدأ الرأسمالي مرجعيةً للعلاقات الدولية وإقصاء الإسلام من هذا المجال.

وقد أنشأت الدول المنتصرة في الحربين العالميتين عصبة الأمم ثم هيئة الأمم المتحدة لترسيخ ما سمّته بالقانون الدولي وإضفاء الشرعية على سياساتها، بحيث أصبح ميثاق الأمم المتحدة يمثل النظام الدولي الجديد وفق مصالح تلك الدول. وبما أن الولايات المتحدة كانت الأقوى عند تأسيس المنظمة، فقد عملت على تعزيز دورها والسيطرة على مؤسساتها وتوسيعها، حتى أصبحت قراراتها نافذة وتأثيرها ممتداً إلى مختلف دول العالم. ومن المفارقة اليوم أن هذا النظام بدأ يتآكل من داخله، بفعل الدولة التي كانت أكثر المستفيدين منه. فخلال السنوات الأخيرة، وخاصة في ظل عودة دونالد ترامب إلى المشهد السياسي الأميركي وتأثير تياره داخل الإدارة الأميركية، برز اتجاه واضح نحو تهميش دور المؤسسات الدولية، واتباع سياسة التفرد، لتصبح الملفات الكبرى تُدار عبر مبادرات أمريكية أحادية الجانب. وقد ظهر ذلك في مفاوضات حرب أوكرانيا بين واشنطن وموسكو، مع تراجع الدور الأوروبي مقارنة بالسنوات الأولى للحرب، ما أثار قلقاً داخل العواصم الأوروبية التي شعرت أن أمنها يُبحث دون مشاركتها الكاملة.

كما برز خطاب سياسي أميركي يتحدث صراحة عن إعادة تعريف الالتزامات تجاه الحلفاء، والتشكيك في جدوى التحالفات التقليدية كحلف الناتو، والضغط من أجل ترتيبات جديدة قائمة على "المصلحة المباشرة" للولايات المتحدة الأمريكية، بما يمكنها من تحقيق مصالحها، ووضع يدها على ثروات العالم دون اعتبار للقانون الدولي الذي أنشأته بنفسها، فكان اختطاف الرئيس مادورو والسيطرة على موارد فينزويلا النفطية والتهديد بالاستيلاء على جزيرة غرينلاند الدنماركية، وإدارة المرحلة المقبلة في غزة عبر ترتيبات إقليمية أو دولية خارج الإطار الأممي التقليدي، ما يعكس اتجاها لتجاوز البنية المؤسسية التي أُنشئت بعد 1945. وكذلك في الملف الإيراني، تتراوح السياسة بين الضغط والعقوبات والتهديد العسكري، دون أن يكون لمجلس الأمن دور حاسم كما كان في مراحل سابقة.

إن تراجع الثقة في المؤسسات الدولية، سواء من أوروبا أو من قبل القوى الصاعدة كالصين وروسيا، أو حتى من قبل الولايات المتحدة نفسها، يكشف عن أزمة حقيقية. فالنظام الذي قام على فكرة الشرعة الدولية، بات يُختزل في إرادة قوة عظمى، أو في صفقات بين قوى كبرى.

وهكذا، فإن ما نشهده اليوم ليس مجرد خلافات سياسية عابرة، بل إعادة تشكيل تدريجية لقواعد اللعبة الدولية، في ظل عالم لم يعد يقبل بسهولة بالهياكل التي صيغت قبل أكثر من سبعة عقود.

وهنا لا بد أن يكون لنا نحن المسلمين موقف حازم ، بل لا بد من إعادة النظر في الواقع الدولي لهذا العالم ، وهذا يأخذ إلى النظرة العميقة الجدية في تفسير سياسة التفرد والغطرسة الأمريكية وظاهرة هيئة الأمم وقوانينها وما يتفرع عنها من منظمات أخرى .

التتمة في الصفحة الثالثة

من الثورة التشريعية إلى الفوضى في سنّ القوانين
الفاتورة الإلكترونية نموذجا

إن الغاية الرئيسية من القانون والدستور وبالتالي التشريع الذي ينتج القانون والدستور هو تحقيق العدل. يقول الله تعالى في محكم كتابه العزيز: (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ) . وتحقيق العدل التشريعي يقتضي لمن يتحمّل هذه المهمّة شروطا عدّة أهمها تنزُّهه عن الهوى و العلم المحيط بأحوال الناس و بالمشكلة التي تقتضي التشريع. فالتشريع القائم على إرادة الجمهور أو الإرادة الجماعية – كما هو الحال في الجهات التشريعية- لا يعالج الأسباب التي تدفع للوقائع و هذا يؤدي إلى كثرة التغيُّر والتبدُّل في القوانين والتشريعات . و لبيان هذا على المستوى التطبيقي سوف نعرض نموذجا للاضطراب التشريعي في تونس حاليا في سنّ البرلمان قانون للتوسع في تطبيق الفاتورة الإلكترونية.

الفاتورة الإلكترونية في تونس

تمثّل الفاتورة بصفة عامّة، محور العملية التجارية كونها الوثيقة الرّسمية الرّابطة بين البائع والمشتري، حيث توثّق المعاملة التجارية بدقّة، إذ تشمل السلع أو الخدمات المقدمة، الكميات، الأسعار، شروط الدفع، وتاريخ التسليم، ممّا يلزم الطرفين بالتزاماتهما القانونية ويُسهّل التسوية المحاسبية والضريبية.

وأمّا الفاتورة الإلكترونية فهي وثيقة رقمية موحدة تُصدر وتُحفظ بصيغة إلكترونية منظمة عبر نظام إلكتروني، تحتوي على جميع متطلبات الفاتورة الضريبية لإثبات معاملات بيع السلع أو الخدمات، مع توقيع إلكتروني لضمان مصداقيتها، ولا تُعدّ الفواتير الورقية الممسوحة ضوئياً أوالمكتوبة يدوياًفواتيرإلكترونية.

اعتمد المشرّع الجبائي التونسي، منذ إدراج الفاتورة الإلكترونية ضمن قانون المالية لسنة 2016، خيار التدرّج في التطبيق باعتباره آلية لتأمين الانتقال الرقمي وتفادي الاضطرابات التنظيمية والاقتصادية.

بداية التعثّر القانوني والعملي في تطبيق المرونة

أعلن بلاغ وزارة المالية، المنشور على صفحتها الرسمية بموقع فيسبوك بتاريخ 13 جانفي 2026، اعتماد ما سمّاه «التعامل بمرونة» في تطبيق الفصل 53 من قانون المالية عدد 17 لسنة 2025. غير أنّ هذا البلاغ لا يمكن قراءته إلا بوصفه اعترافا واقعيًا بفشل تقني مباشر للمنصّة التي لم تتحمّل الضغط الناتج عن تعميم الفاتورة الإلكترونية على نحو 1.2 مليون مصدر فاتورة ، و مع مستهلّ سنة 2026، سجّلت المنصّة انهيارات يومية قاربت 40٪، ما أدى إلى تعطّل معاملات آلاف المؤسسات الصغرى والمتوسطة دون أي إنذار مسبق. وقد تحوّل الإجراء، الذي يفترض أن يكون أداة إصلاح جبائي ، إلى عامل شلل اقتصادي جزئي في قطاعات واسعة. لأنّ تونس تواجه تحديات بنيوية في مسار تعميم الفاتورة الإلكترونية، إذ يجري الانتقال بوتيرة متسارعة نسبيًا مقارنة بقدرات البنية التقنية وحجم المرافقة المتاحة، مع منظومة عقوبات محدودة الأثر. ويبرز هنا خطر أن يؤدي غياب التدرج الكافي إلى ضعف الامتثال وارتفاع الكلفة التشغيلية.

فبلاغ وزارة المالية «غامض وغير واضح»، كما أن مفهوم «المرونة» لم يُحدَّد لا قانونيًا ولا تطبيقيًا، بل واقترح الخبراء صراحة إعداد مشروع قانون لتأجيل العمل بالفصل ٥٣ إلى حين استكمال البنية التحتية الرقمية وضمان جاهزية جميع المؤسسات.

ويزيد من حدة الإرباك غياب أي توضيح حول نطاق هذه «المرونة»: هل تشمل جميع المطالبين؟ أم فئات بعينها؟ وكيف سيتم تطبيق النص قانونيًا على أرض الواقع؟ وهو ما فتح الباب أمام قراءات متضاربة ومخاوف حقيقية من التطبيق الانتقائي

حكومة غير جاهزة و تريد إقناع نجار وحداد بالفاتورة الإلكترونية

استمعت لجنة المالية والميزانية صباح يوم الاثنين 23 فيفري 2026 إلى جهة المبادرة في مقترح قانون إلغاء الفصل 53 المتعلق بالفاتورة الالكترونية وذلك بالاشتراك مع لجنة الحوكمة وتنظيم الادارة.

وأكد النائب عصام شوشان أنه لم يتوقع أبدا أن يدعو حتى لتعديل الفصل معتبرا أن الشعار المحوري كان التوجه نحو الرقمنة لكن الإستماعات للأطراف المتدخلة من مستثمرين من جهة والوزارات المعنية من جهة أخرى جعلته يشارك في مقترح إلغاء الفصل تماما اذ تبين أن الحكومة غير جاهزة لتنفيذ الفاتورة الالكترونية فكيف تريد اقناع أصحاب المهن الصغرى بالمشاركة فيها.

من جهة أخرى، قال عضو جهة المبادرة النائب حليم بوسمة أن عملية الفاتورة الالكترونية بوضعها الحالي لا تحمي المعطيات الشخصية للمنخرطين المحتملين في هذه المنظومة و تعرض الفواتير للبيع والشراء وبالتالي للمنافسة غير الشريفة. وأيّده في هذا الرأي النائب سامي الرايس الذي اعتبر أن "بيع المعلومات" رائج، مضيفا أنه "لا يمكن تمكين شبكة تونس للتجارة المعروفة بـttn من كل المعطيات وهي ليست تونسية تماما مما قد يؤثر سلبا على التجارة الداخلية والخارجية".

وعبر عدد من النواب عن رفضهم تصدير أزمة الفاتورة الإلكترونية من الحكومة إلى البرلمان. و قالت النائبة سيرين مرابط في مداخلتها أنّ الحكومة هي صاحبة المقترح و "هي من قدمت معطيات للبرلمان عن جاهزيتها والنواب صوتوا على هذا الأساس و لتتحمل الحكومة مسؤوليتها كاملة عند ظهور الإخلالات و من جهته اعتبر النائب فاضل بن تركية أن مشهد قانون الشيكات يتكرر في المجلس مؤكدا أن المواطنين اليوم يحملون البرلمان مسؤولية تداعيات القانون متسائلا عن الجدوى من إعادة نفس السيناريو.

ماذا عن التشريع الإسلامي...؟

إدراج الفاتورة الإلكترونية ضمن قانون المالية لسنة 2026 هو من باب الإصلاح الجبائي بعنوان التصدّي من التهرّب الجبائي و العدالة الجبائية ، و لكنّه جاء بعيدا عن العدل و موغلا في الفوضى، فالعدل و عدم الاضطراب التشريعي ليس نظرية تُكتب ولا خطبًا تُلقى ولا كلامَ إنشاء يُتلى في المحافل، بل هو أمر محسوس ملموس لا يُحسه إلا من عايشه و لا يدركه إلا من بحث عنه في شرع ربّ العالمين.

والمشرِّع في الإسلام، وهو الله تعالى، عالم بأحوال الناس، سواء في الحاضر أم الماضي أم المستقبل. يقول الله تعالى: (مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ۚ يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ). وهو عالم الغيب، ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السماء ولا في الأرض.(عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مُّبِينٍ).

فالمشرع وهو الله تعالى الذي لا تغيب عنه شاردة ولا واردة و الذي حرّم على المسلمين الضرائب المباشرة و غير المباشرة لا يمكن لتشريعه أن يصيبه الخلل بسبب قلة العلم أو الجهل الذي يعتري البشر بسبب نقصهم وعجزهم الطبيعي. وعلم الله تعالى المطلق يشمل علمه بواقع الإنسان وما يصلحه وما لا يصلح له ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿7﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿8﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴿9﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا ﴿10﴾ و لذلك وجب أن يكون شرع ربّ العالمين هو المعتمد و ينبذ ما سواه ، لأنّ الله سبحانه هو وحده المنزّه عن الهوى وهو وحده العالم المحيط بأحوال الناس و بالمشكلة التي تقتضي التشريع ، و بأحكامه دون غيرها يتحقّق العدل التشريعي.

بقلم محمد زروق

انعقاد الاجتماع الأول لـ"مجلس السلام"
برئاسة ترامب ومشاركة أكثر من 45 دولة

ترأس الرئيس الأمريكي ترامب في 19 شباط/فبراير 2026 الاجتماع الأول لمجلس السلام الذي يرأسه، بمشاركة وفود من أكثر من 45 دولة، وبحضور عدد من قادة وممثلي الدول المشاركين فيه، فمن الرؤساء حضر رئيس الأرجنتين خافيير ميلي، ورئيس إندونيسيا برابوو سوبيانتو، ورئيس أوزبيكستان شوكت ميرزياييف. وشارك فيه رؤساء وزراء دول من أبرزهم مصطفى مدبولي رئيس وزراء مصر، وشهباز شريف رئيس وزراء باكستان، وفيكتور أوربان رئيس وزراء المجر، وانضم للاجتماع عدد من وزراء الخارجية منهم بدر عبد العاطي وزير خارجية مصر وحقان فيدان وزير خارجية تركيا وجدعون ساعر وزير خارجية كيان يهود.

ومن الدول الأوروبية شاركت في الاجتماع إيطاليا ورومانيا واليونان وقبرص، ومن الدول الآسيوية كوريا الجنوبية واليابان بصفة مراقبين، كما حضر المجلس ممثلون عن الاتحاد الأوروبي ومنظمات دولية أخرى.

وواضح أنّ الهدف من هذه المشاركة الدولية، ومن محاولة توسيعها، كان الاستعراض فقط وليس المشاركة في الحل.

وتحدّث ترامب عن تلك المشاركة في كلمته الافتتاحية بفخر قائلاً: "هذا يوم عظيم، لدينا عدد كبير من القادة يشاركون في اجتماعات مجلس السلام، السلام صعب جدا ولكننا سنحققه"، وأضاف مُتشدِّقا بعبارات زائفة عن السلام الموهوم فقال: "لا شيء أهم من تحقيق السلام، وكلفة الحروب أضعاف كلفة تحقيق السلام".

وزعم أنّ "معظم قادة العالم وافقوا على الانضمام لمجلس السلام"، وكشف عن عدم رغبته بمشاركة قادة آخرين في مجلسه هذا فقال: "وهناك قادة لا نرغب بمشاركتهم"، وادّعى أنّ المجلس أنشئ "من أجل السلام، وأنهم في المجلس يعملون معاً لضمان مستقبل أفضل لشعب غزة والشرق الأوسط والعالم بأسره"، فمجلسه هذا على حدّ زعمه ليس هو فقط لغزة والشرق الأوسط بل هو للعالم بأسره.

وأعلن ترامب أنّ "الحرب في غزة قد انتهت"، وكرر مقولته بأن حركة حماس "ستسلم السلاح كما وعدت، وإلا ستتم مواجهتها بقسوة"، ولمز بكيان يهود بقوله إنّه لا يعتقد أنّ "إرسال جنود إلى غزة للقضاء على حماس ضروريا"، وأشار إلى أنّ "عدة دول ساهمت بأكثر من 7 مليارات دولار كحزمة إنقاذ لغزة"، وأعلن عن مساهمات ضخمة لإعادة إعمار غزة من بينها عشرة مليارات دولار من أمريكا وحدها.

كما ودعا ترامب إيران للانضمام إلى مجلس السلام.

ومن جهته قال قائد قوة الاستقرار الدولية جاسبر جيفرز إنّ خمس دول أعلنت التزامها بنشر قوات في قوة الأمن الداخلي في غزة وهي: إندونيسيا، والمغرب، وكازاخستان، وكوسوفو، وألبانيا، وأوضح بأنّ مصر والأردن أعلنتا التزامهما بتدريب الشرطة التي ستنشر في القطاع. وبيّن جيفرز أنّ قوة الاستقرار الدولية ستبدأ بنشر قواتها في منطقة رفح جنوب غزة، لتدريب الشرطة هناك، ثم التوسع تدريجياً في القطاع. وذكر أنّ الخطة طويلة الأجل تتمثل في استخدام 20 ألف جندي من القوة الأمنية الدولية بالإضافة إلى تدريب 12 ألف شرطي.

لكن أخطر ما في مجلس السلام على دول العالم هو شمول رؤيته لما وراء النطاق الجغرافي لغزة، وتوسيع مهامه ليكون جاهزاً للتطبيق في صراعات ونزاعات أخرى في العالم وعدم الاقتصار على غزة.

فهذا المجلس يراعي تمثيل جميع التكتلات الإقليمية الدولية، وله جيش تنفيذي، ووضع له آلية تصويت ديمقراطية شكلية، ويمنح عضوية لجميع الدول والتكتلات، ويمتلك تمويلاً دائماً من الأعضاء، فهو يُهيّأ ليكون بديلاً عن المؤسسة الدولية الحالية.

وحتى بنود ميثاقه وطريقة صياغتها فقد غلفت وصيغت بطريقة عمومية لا تقتصر على جغرافية غزة بل تتعداها لتكون صالحة للتطبيق في صراعات أخرى لجميع المناطق.

ولقد نصّب ترامب نفسه رئيساً دائماً للمجلس فيملك وحده حق الموافقة على القرارات الصادرة عنه، كما ويملك وحده حق دعوة الأعضاء للمشاركة فيه، ولم يلتفت للمؤسسة الدولية القائمة ولا للقوى العالمية الرئيسية الأخرى غير أمريكا.

فهذا مجلس صمم وكأنه مجلس بديل عن مجلس الأمن الدولي وهيئة الأمم المتحدة وله هيكلية جديدة ونظام تصويت جديد ومسار مواز تماما لمسار النظام العالمي الحالي.

وقد صاحب إنشاء هذا المجلس انسحاب أمريكا من 66 منظمة دولية وتخفيض التمويل الذي تقدمه للأمم المتحدة لأقل من ربع حصتها المفروضة، بينما هي تغدق على هذا المجلس الجديد بعشرة مليارات دولار، وتفرض على أتباعها دفع عشرة مليارات أخرى، وكل ذلك يظهر مدى رغبتها في إنهاء النظام الدولي الحالي وتشكيل نظام جديد أحادي القطبية، تكون هي فيه الآمر الناهي، وتكون هي العضو الدائم الوحيد فيه، بل وتكون هي الدولة الوحيدة التي تمتلك حق النقض الدولي.

فأمريكا اليوم ومن وجهة نظر رئيسها ترامب ومن معه ترى نفسها القوة الوحيدة المؤهلة لإدارة شؤون العالم بتفرد وجدارة، ولا تشارك غيرها في اتخاذ القرارات، فلا تقبل بالتعددية الدولية، ولا ترضى بأن تنازعها أية قوة دولية أخرى تسيّد المنظومة الدولية.

كتبه أبو حمزة الخطواني

من تراه سوف يأتي حاملا طُهر الوشاح؟

في آخر الليل، حين تخفت الأصوات، وتنام المدن على أرصفة مبللة بالإنهاك، أسمع شيئا لا يسمعه أحد. ليس بكاء طفل رضيع، ولا انفجارا يشق السماء، ولا خطابا سياسيا صارخا بلا معنى. أسمع صرخات مكتومة، صرخات الذين تعبوا من الانتظار. الانتظار ليس مجرد زمن يمر، بل هو سجن بلا جدران، هو أن تعيش معلقاً بين وعد طال انتظاره وعالم مصاب بالصمم وأمة كالغثاء تجبن في إمداد من يدافع عن مسرى رسولها بشربة ماء!

في قطاع غزة ينتظر الناس الحياة ليس طلبا لرفاهية بل ليلملموا ركام بيوتهم، أو ليدفنوا من تبقى منهم بكرامة. هناك صار الانتظار يعني القدرة على البقاء. هناك الوقت لا يمضي، بل يتكدس كغبار خانق فوق الصدور كالتائه في الصحراء كل أمل له يغدو سراباً.

وفي السودان صارت الأرض ساحة لجوع ونزوح وانقسام، مجازر حجبت عن شاشاتنا، ليس احتراما لمشاعرنا، لا بل لأن القاتل هو نفسه من يملك ذلك الإعلام. وها هم اليوم يعيشون سنوات من انتظار بلا أفق.

أما في مخيمات الشتات على حدود سوريا، فالانتظار له طعم الطين، خيمة لا تقي حرا ولا بردا، طفولة تنضج قبل أوانها، وذاكرة لا تستطيع أن تعود إلى بيت صار دماراً.

وفي أقصى الشرق خلف أسوار الصمت، تسمع صرخات مكبوتة حيث يقف الأويغور في تركستان الشرقية بين هوية تمحى وذاكرة تعاد صياغتها قسرا.

كل ما ذكرته آنفا من صرخات لا تشبه صرخة الأقصى وهو ينادي هل عاد صلاح؟ وهو يتأوه ألماً ويقول: هدّني طعن رماح عدو وصديق، هدّني خذلان أهل مسراهم أضحى مُباح! صرختهِ كصَرخة الثكلى بعد أن فقد جزءاً منه وتحول إلى كنيس، صرخة أسير مستباح، يُدنّس جسدَه مستوطنون بأداء طقوس دينية تمهيدا لهدمه. صرخات لا تهدأ من تحت الأنقاض، ومن الأبواب المغلقة للأقصى.

وبين تلك الصرخات صوت آخر يرتفع في الخفاء؛ صوت من ينتظر قيام خلافتنا الراشدة، المنقذة من كل هذا الشتات، والحل لكل هذا النزيف، والمرفأ الأخير بعد طول التيه. لكن، هل يكفي الانتظار؟ هل تبنى الدول بالأمنيات؟ هل تنهض أمة لأننا نحلم بها فقط؟ أم لأننا نعيد بناء الإنسان الذي سيقيمها؟

الانتظار وحده يطيل المأساة، أما السعي فيصنع التحول، ولا يكون التحول إلا ضمن عمل جماعي كحزب التحرير الذي يمتلك المنهج الصحيح لإقامتها، فإن كنا نريد دولة واحدة تجمع شتاتنا، فعلينا السعي والعمل معه يدا بيد لأجل إقامتها وليس انتظار مخلص يخرج من السرداب! عندها فقط سنطيع من حمل طُهر الوشاح واتبع نهج الرسول وعرف سر الفلاح، عندها فقط لن نسمع صرخات ألم في ضجيج المدن، بل سنسمع صرخات فرح تعلن أن الانتظار انتهى، وأن الأمة قررت أخيرا أن ترتاح بدل أن تنتظر. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾.

منال أم عبيدة

خفايا مغادرة أمريكا قاعدة التنف السورية

في لحظة إقليمية شديدة الحساسية جاءت مغادرة أمريكا لقاعدة التنف في عمق البادية السورية لتفتح باباً واسعاً من الأسئلة أكثر مما قدّمت من الإجابات.

لم تكن التنف مجرد نقطة عسكرية معزولة وسط الصحراء، بل كانت عقدة جيوسياسية تتحكم بمفترق طرق بين سوريا والعراق والأردن، وتمسك بخيط حساس في معادلة التوازن بين واشنطن وطهران وموسكو.

على مدى سنوات تحولت القاعدة إلى رمز لحضور أمريكي محدودٍ في عدده، عميق في دلالاته؛ كانت بوابة مراقبة، ونقطة تعطيل لمرور بري استراتيجي، وأداة ضغط غير مباشرة في مفاوضات أكبر من الجغرافيا السورية نفسها.

لذلك فإن مغادرتها لا يمكن قراءتها كإجراء إداري أو إعادة انتشار عسكري عابر، بل كإشارة إلى إعادة ترتيب أولويات وتبدل في فلسفة إدارة النفوذ.

هل هو انسحاب تكتيكي لتقليل الكلفة والانكفاء عن بؤر الاستنزاف؟ أم خطوة محسوبة ضمن صفقة إقليمية أوسع تتعلق بملفات تتجاوز سوريا؟ أم رسالة ضمنية بأن زمن القواعد الصغيرة ذات الرمزية الكبرى قد انتهى ليبدأ زمن إدارة الصراع عن بعد؟

إن التحولات الكبرى لا تقاس بعدد الجنود المنسحبين، بل بما يتركونه خلفهم ومن يملؤه؛ فالتنف لم تكن مجرد مساحة جغرافية بل نقطة تماس بين عدة مشاريع: مشروع تثبيت الدولة السورية سيادتها على حدودها، ومشروع إقليمي يسعى لربط العواصم برياً، ورؤية أمريكية تعيد تعريف حضورها في الشرق الأوسط.

وفي عالم تتقاطع فيه الأزمات وتضيع فيه البوصلة، تبدأ مغادرة التنف أكثر من خبر عسكري، بل هي لحظة اختبار لتوازنات جديدة ومرآة لتحولات أعمق في بنية الصراع الإقليمي. ومن هنا تبدأ القراءة الحقيقية: ليس لماذا غادرت أمريكا؟ بل ماذا يعني أن تغادر الآن وفي هذا التوقيت تحديداً؟

تقع قاعدة التنف في المثلث الحدودي بين سوريا والعراق والأردن قرب معبر التنف الاستراتيجي على الطريق الدولي دمشق - بغداد، حيث أنشئت القاعدة عام 2016 ضمن تحالف صليبي تقوده أمريكا بذريعة محاربة تنظيم الدولة، لكنها تحولت إلى نقطة ارتكاز سياسي تعرقل التواصل البري بين طهران وبيروت.

الحدث لا يمكن قراءته كخطوة عسكرية فقط بل كتحول في التوازنات الإقليمية. فقد تم بالكامل من قاعدة التنف وتسليمها إلى الجيش السوري بعد انسحاب تدريجي امتد لأسابيع، وأقيم تنسيق مع الأردن، وبدأ الجيش السوري بنشر وحداته وحرس الحدود في المنطقة المحيطة بالقاعدة عند المثلث الحدودي السوري - العراقي - الأردني. وجاء في عدة مصادر: "الجيش السوري يتسلم قاعدة التنف بعد انسحاب القوات الأمريكية" (يورو نيوز).

وهذه الخطوة جاءت بعد انتهاء الدور الاستراتيجي القديم للقاعدة في مواجهة تنظيم الدولة ضمن إطار التحالف الدولي حسب زعمهم. وقد صرحت أمريكا أن "انسحابها كان منظماً، وأنها ستبقى قادرة على الرد على تهديدات تنظيم الدولة باستخدام القوة الجوية ومعلومات استخباراتية حال الحاجة" (ديفنس نيوز).

إن هذا الانسحاب يعمّق عدم الاستقرار العام في البادية، المنطقة ذات الرقابة الأمنية الخفيفة وعدم الاستقرار المجتمعي بعد سنوات الحرب، حيث تقول الجزيرة نت: (تنظيم الدولة ومخاطر عودته إلى سوريا الجديدة)؛ وجود سجون مليئة بالمقاتلين وعمليات تحويل أو هروب محتملة، حيث تحدثت تقارير عن نقل آلاف المعتقلين إلى المحافظات العراقية وسُجلت فيديوهات تهريب أو فرار عند التضارب الأمني: "حقائق: أين يُحتجز عناصر تنظيم الدولة المعتقلون في سوريا الآن؟" (رويترز).

وجود قوات سورية حكومية بدلاً من وجود أمريكي يجعلها أقل احتمالاً أن تكون هدفاً مباشراً في أي مواجهة أمريكية إيرانية مستقبلية، إن حدثت، لأنها ليست هدفاً أمريكياً. أي أن التسليم يقلل من مخاطر أن تكون القاعدة نفسها هدفاً في مواجهات كبرى، لأن لديها الآن أصحابها الوطنيين، بينما لو بقيت تحت سيطرة أمريكا لكانت ستمثل موقعاً مرتبطاً مباشرة بالتحالف، ما قد يجعلها هدفاً لردود أعداء أمريكا إذا توسع النزاع. "من الجيش السوري فرقة ٥٤ انتشرت داخل القاعدة ومحيطها مع تعزيزات أمنية على طول الحدود مع العراق والأردن". (العربي الجديد).

وعليه فإن الوجود الأمريكي لم ينتهِ كلياً في سوريا، لكنه انتقل إلى نقاط أخرى مثل شرق الفرات أو الأردن. وعليه نستطيع القول إن هذا الانسحاب من التنف هو جزء من إعادة الرؤية الأمريكية للمنطقة، بمعنى إعادة تعريف أدوات النفوذ، حيث إن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط منذ سنوات تقوم على ثلاث ركائز:

- تقليل الوجود العسكري الثابت المكلف وتحويله من السيطرة المكانية إلى التحكم الشبكي.

- الاعتماد على الضربات الدقيقة والاستخبارات والتحالفات المحلية، وبهذا يقل الاحتكاك المباشر مع القوى الإقليمية.

- تركيز الجهد الاستراتيجي على آسيا واحتواء الصين، أي إبقاء القدرة على التدخل دون تحمل حماية يومية لقاعدة معزولة.

وعلى ما سبق فإن السياسة لا تقاس بتحولات في عدد الجنود الذين يغادرون، بل بنوع النظام الإقليمي الذي يتركونه خلفهم. إن مغادرة القاعدة ليست نهاية فصل عسكري بقدر ما هي إعلان هادئ عن التبدل في هندسة القوى؛ من تمركز صلب على الأرض إلى حضور مرن في الهواء والاقتصاد والمعلومات. إنها لحظة انتقال من جغرافيا القواعد إلى جيوسياسية الشبكات.

سوريا اليوم تقف عند مفترق توازنات لا تختزل في حدودها بل في قدرتها على ضبط إيقاع الممرات والحدود والعقوبات وإعادة الإعمار.

إن أخطر ما في المرحلة ليس الفراغ بل سوء تقدير الفراغ؛ حين تنسحب قوة كبرى من موقع رمزي لا تتقدم قوة إقليمية لمساحته فحسب بل لاختيار حدود نفوذها أيضاً، وهنا يتحدد مستقبل المنطقة: إما أداة تنافس محسوب يمنع الانفجار، أو انزلاق إلى اصطدامات بالوكالة تتغذى من سوء الفهم وسرعة الاشتعال.

إن الشرق الأوسط يدخل طوراً تدار فيه الصراعات بأدوات أقل صخباً وأكثر تعقيداً، ومن يفهم هذه التحولات مبكراً ينجُ من عواصفها، ومن يقرأها بمنطق الأمس قد يجد نفسه في قلب معادلة لم يملك مفاتيحها.

بقلم أ. نبيل عبد الكريم

الخلافة حكم شرعي وليس حنينا

حين يُطرح موضوع الخلافة في النقاش العام، يُقدَّم غالباً على أنه حنين إلى الماضي، أو استدعاء لصور تاريخية مضت وانتهت. ويُختزل في مشهد رمزي: رايات، وفتوحات، وأمجاد. لكن في التصور الصحيح، لم تكن الخلافة مجرد صفحة تاريخية، بل كانت الإطار التنفيذي لتطبيق الأحكام الشرعية في الواقع. الفكرة الجوهرية هنا ليست "الاسم"، بل "الوظيفة".

ما هي وظيفة الدولة في الإسلام؟ إن وظيفتها هي رعاية شؤون الناس بأحكام الشرع، داخلياً وخارجياً. أي أن الدولة ليست كياناً محايداً تشريعياً، بل جهاز لتنفيذ منظومة قانونية مصدرها الوحي.

عند وفاة النبي ﷺ، لم يكن أول نقاش بين الصحابة حول تفاصيل الطقوس أو توزيع الغنائم، بل كان حول من يتولى أمر الحكم. اجتماع سقيفة بني ساعدة كان نقاشاً سياسياً بامتياز. الأنصار رشحوا سعد بن عبادة، والمهاجرون قدموا أبا بكر، وانتهى الأمر ببيعته. هذا الحدث استدل به على أن تنصيب من يتولى الحكم بعد النبي ﷺ لم تعتبر مسألة هامشية، بل من أوجب الواجبات وضرورة لا تحتمل التأجيل.

الإمام الماوردي في "الأحكام السلطانية" تحدث عن الإمامة باعتبارها "موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا". وابن خلدون وصفها بأنها "حمل الكافة على مقتضى النظر الشرعي في مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها". هذه التعريفات لا تتحدث عن رمز روحي، بل عن نظام حكم له صلاحيات كل الصلاحيات في إطار الوحي والاجتهاد المنضبط على أساسه.

حين تعرضت بلاد الشام للحملات الصليبية، لم تكن المواجهة بين مدن متناثرة، بل في إطار كيان سياسي أوسع، حتى مع ما شابه من صراعات داخلية. وحين اجتاح المغول بغداد سنة 656هـ، كان سقوط العاصمة حدثاً مفصلياً لأنه مثل انهيار مركز الحكم العام.

قد يُقال إن التاريخ الإسلامي لم يكن مثالياً، وفيه ظلم وصراعات. وهذا صحيح؛ فلم يدّع أحد أن التجربة التاريخية كانت معصومة. لكن وجود أساس ورابط واحد حتى مع اختلاف الدول المتعاقبة خلق إطاراً قانونياً مشتركاً. الفقه الإسلامي كان يُدرَّس ويطبّق في ولايات الدولة المختلفة، وكانت هناك وحدة نقدية في فترات طويلة، وشبكة تجارة تمتد من الأندلس إلى الهند دون حواجز قومية بالمعنى الحديث.

قارن ذلك بالواقع المعاصر: أكثر من خمسين دولة ذات أغلبية مسلمة، لكل منها حدود وجواز سفر وعلم ونشيد، وسياسات قد تتناقض جذرياً مع جارتها. النزاعات البينية ليست نادرة، والتحالفات كثيراً ما ثبنى على اعتبارات مصلحية آنية. في هذا السياق، يَعتبر أنصار فكرة الوحدة السياسية أن التجزئة أضعفت القدرة على اتخاذ قرار سيادي مستقل، سواء في الاقتصاد أو الدفاع أو السياسة الخارجية.

فلو كانت الثروات الطبيعية في بلاد المسلمين من النفط والغاز والمعادن والممرات البحرية تُدار بوصفها ملكاً عاماً للأمة، ضمن رؤية سياسية موحدة منبثقة عن عقيدتها، لكان ميزان القوة في مواجهة الدول الكبرى مختلفاً تماماً. أما في ظل التجزئة السياسية والحدود المصطنعة، فإن كل كيان يتصرف منفرداً، فيفاوض من موقع مجزأ، وتستنزف موارده ضمن منظومة دولية لا تعكس مصالح الأمة ولا تعبّر عن سيادتها الحقيقية.

وفي الجانب العسكري التصنيع الحربي يحتاج إلى سوق واسعة، واستثمارات ضخمة، وتكامل في الخبرات. التشتت يجعل كل دولة منفردة ضعيفة تحاول بناء قدراتها بشكل محدود، فتظل معتمدة على غيرها.

في الرؤية الإسلامية وفي ظل دولة الخلافة التي توحد الأمة المسألة ليست فقط مسألة قوة مادية، بل مسألة سيادة الشرع. حين تحكم دولة بقوانين مستمدة من نظام وضعي، بينما غالبية سكانها يؤمنون بعقيدة مختلفة، ينشأ توتر داخلي دائم وانفصام طبيعي. أما حين يكون النظام والقوانين منبثقة من النصوص التي يعتقدها الناس، فإن الإطار القانوني يكتسب انسجاما طبيعيا وشرعية أعمق في الوعي الجمعي.

غير أن التحدي الأكبر ليس في استحضار النموذج التاريخي، بل في كيفية تصوره في عالم الدولة القطرية الحديثة، والنظام الدولي القائم على سيادة الدول القومية. فإقامة كيان سياسي عابر للحدود يتطلب إعادة تعريف مفاهيم السيادة والهوية ونفي المواطنة.

ثم إن أي نظام مهما كان عنوانه لا ينجح بمجرد الإعلان عنه. العبرة بأساس النظام وأجهزته والأصل الذي انبثق عنه، وبآليات المحاسبة، وبضمان عدم تحول السلطة إلى استبداد باسم الدين. التاريخ نفسه يقدم أمثلة على حكام رفعوا شعارات دينية ومارسوا ظلماً سياسياً. ولذلك شدد الإسلام على إحسان تطبيق أحكامه وأوجب محاسبة الحكام المقصرين في التطبيق، وأعطى الأمة الحق في عزل الحاكم إذا أخلّ بشروطه.

إن الحديث عن الخلافة عند من يتبناها كنظام سياسي ليس حنيناً عاطفياً، بل طرحٌ لسؤال عميق: هل يمكن للأمة أن تعيش بهوية سياسية موحدة تنبثق من عقيدتها، أم أن التجزئة والمرجعيات المتعددة أصبحت قدراً نهائياً؟

هذا السؤال سيظل حاضراً في النقاش الفكري ما دام هناك من يرى أن الإسلام ليس مجرد منظومة عبادات، بل إطار حكم شامل. والإجابة عنه لا تكون بالسخرية من التاريخ، ولا بتقديسه دون نقد، بل بفهمه، وتحليل الواقع، وموازنة المعطيات المعاصرة بوعي ومسؤولية.

ما يحيلنا في النهاية إلى ضرورة حتمية وهي عودة الخلافة الراشدة ليس لإنقاذ الأمة فحسب بل لإنقاذ البشرية بعمومها من الغرق مع الرأسمالية العفنة التي تغرق وتغرق العالم معها.

اللهم نجنا بالإسلام ودولته الخلافة الراشدة على منهاج النبوة واجعلنا من جنودها وشهودها.

المكتب الاعلامي ولاية مصر

تتمة : تآكل النظام الدولي ودور الخلافة الراشدة في تأسيس نظام دولي جديد

بمعنى أنه لا تستقيم أمور المجموعات البشرية : الأفريقية والآسيوية والمجموعة اللاتينية وغيرها إذا بقي العالم على هذا الحال.

و من هنا تبرز مدى أهمية دولة الخلافة الراشدة ومدى ضرورة عودتها ورجوعها ، فكم من المشاكل تنتظرها لتحلها، وكم من القضايا الكبرى مرهون حلها بعودتها, فدولة الخلافة ستعمل على إنشاء رأي عام عالمي ضد هذه المنظمة التي تعد أداة لخدمة مصالح الدول الكبرى، و ذلك بفضحها و إظهار عوارها لكافة أهل الأرض، وبيان واقع الدول الاستعمارية التي تقف وراءها، كما ستعمل على إنشاء جماعة دولية بديلة مع ترك مطلق الحرية لكل الدول للاشتراك فيها متى أرادت و أن تخرج منها متى شاءت، و أن يكون لهم من الحقوق والواجبات ما للمؤسسين سواء بسواء، وأن لا يفرض على أي أحد تنفيذ المقررات بالقوة، و يكون عملها النظر في الأعراف الدولية و مخالفتها، حين فض المنازعات الدولية، و يترك تنفيذ قرارات الجماعة للرأي العام و العامل المعنوي لأنه أبلغ من العامل المادي لأن قراراتها تستند إلى أعراف تركزت بين المجموعات البشرية فلا يجرؤ أحد على مخالفتها، و بذلك تكون الجماعة الدولية جماعة دولية بحق، لا عائلة دولية معينة يطلق عليها زوراً وبهتاناً أنها أسرة دولية. و بهذا ستفقد أميركا وباقي الدول الاستعمارية الرأسمالية أداة من أهم أدواتها للهيمنة على العالم والتحكم في السياسة الدولية، ما سيعين على التخلص من نفوذها ودحرها وتخليص العالم من شرها.

و إن من أكبر عوامل النجاح الذي تملكه دولة الخلافة القادمة قريبا بإذن الله, بالإضافة إلى الامتداد البشري و الجغرافي التي تتميز به، هو حسن تطبيق الإسلام وظهور ثماره محسوسة لدى الناس، ما يوجد دعاية له وللدولة التي تحمله ويسهل أعمال الدعوة له ويسهل عمل دولة الخلافة في الساحة العالمية ويوجد لها التأثير والسمعة الطيبة والاحترام والتقدير.

و قد كانت الخلافة الإسلامية في ما مضى من التاريخ صاحبة اليد العليا في علاقات الدول طيلة اثني عشر قرناً، ومثل ذلك الواقع الدولي يجب أن يعود اليوم، بحيث يكون الإسلام أساساً للعلاقات الدولية، بدلاً من منطق الاستعمار والاستغلال وشريعة الغاب، متستراً بحقوق الشعوب في تقرير المصير، وبحرّيات كاذبة واحترام متبادل مزعوم. فالإسلام سيَغلِب إن شاء الله، وسيكون وحدَه أساس العلاقات الدولية، فضلاً عن أن يكون العالم كله دولة واحدة تحكم بشرع الله تعالى، و كما أطاحت الخلافة الراشدة بدولتي الفرس والروم فكذلك الخلافة الراشدة الثانية التي بشر بعودتها رسول الله صلى الله عليه و سلم ستطيح بأمريكا وأوروبا وتأتي على بقية معاقل الشيوعية إن كان هناك لها بقية.

قال الله تعالى:

هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ

د. الأسعد العجيلي

خصـائص النظـام القضائي فـي الإسلام

الجزء الأول من مداخلة أ. خيب كرباكة مستشار وخبير قانوني... في مؤتمر القضاء بين منظومة القانون الوضعي و منظومة التشريع الإسلامي

أدركت الأمة الإسلاميّة أنه لا ملجأ لها اليوم من ظلم الأنظمة الوضعيّة إلا بتطبيق نظام الإسلام .

بل نستطيع أن نقول أن العالم بأسره في ظل هذا الشقاء الذي يعيش فيه .. في ظل هذا النظام الرأسمالي المجرم .. لا يمكن لهذا الظلم أن يزول إلّا إذا طبق نظام الحكم في الإسلام ..

والنظام القضائي في الإسلام : هو جزء من نظام الحكم في الإسلام وحتى يتبيّن لنا شكل النظام القضائي في الإسلام ..سنتحدّث أولا عن تعريف القضاء

ثم عن دور القضاء ثم عن الناحية العملية التي تبيّن لنا جدارة النظام القضائي في الإسلام بديلا بل أصيلا عن الأنظمة الوضعية القائمة ..

١- تعريف القضاء :

-لا بد أولا أن نعرّفه في اللغة : كلمة _قضاء_ أشتقّت من الفعل الثلاثي _قضى_ بمعنى أحكم الأمر وأتقنه والمصدر:قضاء القضاء في اللغة يأتي على وجوه عدّة :فهو من الألفاظ المشتركة بمعنى لفظ مشترك:هو لفظ واحد لكن عنده أكثر من معنى مثل كلمة عين :فالعين تطلق في اللغة ويراد بها العين الباصرة _ويراد بها العين الذهب _ويراد بها العين الجارية :النهر_ويراد بها الجاسوس .. إذن كلمة _العين_ هي من الألفاظ المشتركة :أي لفظ واحد إشترك فيه أكثر من معنى وكذلك كلمة_قضاء_ في اللغة هي من الألفاظ المشتركة، لكن أصلها يرجع إلى معنى أو أكثر .. ومن مراجع كلمة قضاء في اللغة : الحكم والقطع و الفصل وكل ما أحكم عليه وأتمّ وأدّي أداء أو أوجب أو أعلم أو أنفذ أو أمضي : كلها تأتي بمعنى القضاء وقد إستخدم القرآن الكريم لفظ القضاء بمعانيه اللغوية المختلفة ووردت كلمة القضاء في القرآن الكريم في أكثر من 60موضعا ..معضمها أفعال والذي يعنينا من هذه المعاني المتعدّدة لكلمة القضاء معنى _الحكم_ جاء في تاج الفروض أحد قواميس اللغة قال :القضاء :الفصل في الحكم /ومنه قوله تعالى (لولا أجل مسمّى لقضي بينهم) ..أي لفصل الحكم بينهم /ومنه :قضى القاضي بين الخصوم :أي قطع بينهم في الحكم . هذا بالنسبة لمعنى القضاء في اللغة ..ويهمنا أن القضاء هو "الحكم"

-أما تعريف القضاء في الإصطلاح فقد تشعّبت آراء العلماء في تعريف القضاء ،وقد عرفوه بتعريفات كثيرة حتى في داخل المذهب الواحد نجد أكثر من تعريف للقضاء .. في المذهب المالكي أو الشافعي أو الحنبلي أو غيرهم نجد تعريفات كثيرة للقضاء ..

أرجح هذه التعريفات هو تعريف سادتنا المالكيّة ،حيث قالوا أن تعريف القضاء هو: "الإخبار بالحكم الشرعي على سبيل الإلزام" نقل هذا التعريف عن إبن رشد برهان الدين بن فرحون المالكي في كتابه"تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام فهذا التعريف للقضاء على أنه الإخبار بالحكم الشرعي على سبيل الإلزام :هذا التعريف يخبر عن واقع القضاء واقع القضاء : أن القاضي ينظر في القضيّة فيتبيّن حكم الله فيها :فيفصل في هذه القضيّة بحكم الله /ثم يعلم أطراف القضيّة بحكمه /لكن هذا الإخبار :يكون على سبيل الإلزام والحسم /فتقوم الدولة ممثلة بجهاز الشرطة بتنفيذ حكمه . إذن هذا هو واقع القضاء : هو الإخبار بالحكم الشرعي على سبيل الإلزام ..لذلك كان تعريف المالكية هو من أدق التعريفات للقضاء .

2- دور القضاء :

وإنّه لا مناص من أن نقول أن دور النظام القضائي في الإسلام وفي الإسلام وحده هو تحقيق العدالة بل وسرعة تحقيقها. فأن يظلم الناس بعضهم بعضا ليس غريبا بل يحدث عامة، لكن أن يقع الظلم وتهضم الحقوق داخل المحاكم حيث لجأ المظلوم للقاضي لينصفه فهذه مصيبة هذا الزمان الذي غاب فيه الإسلام عن نظام الحكم في بلاد المسلمين. وكثيرة هي القضايا وكثيرة هي المظالم التي لم تُحسم، والسائد عدم تحقق العدالة واسترداد الحقوق بسهولة، وبينما تسمع عن حقوق الإنسان وعن منظمات دولية تقتحم بلادنا لتضمن هذه الحقوق لكن الواقع أنها ليست أكثر من هرطقات إعلامية وتنفيذ أجندات سياسية تتحكم بها الأهواء البشرية في شريعة الغاب والبقاء للأقوى!

خصائص النظام القضائي في الإسلام وكيفية تحقيق العدالة :

-الإسلام يضمن تحقيق العدالة بشكل عاجل:

لم يقرّ الإسلام فكرة الحق للقوي، بل القوي هو صاحب الحق، وضمن الإسلام تحقيق العدالة بشكل فوري، والقضاء في الإسلام فريد بحيث لا يوجد فيه نظام الاستئناف، الذي يحوّل القضايا من محكمة إلى أخرى على مختلف المستويات، ولكن في الإسلام يتم النطق بحكم الله في المسألة في جلسة قضائية وتنتهي القضية، على أن تنقض محكمة المظالم حكمه عندما يتعارض حكمه مع ما أنزله الله أو يتعارض مع الواقع بشكل واضح جلي. ورد في "مقدمة الدستور لحزب التحرير" في المادة 83: "لا توجد محاكم استئناف، ولا محاكم تمييز، فالقضاء من حيث البت في القضية درجة واحدة، فإذا نطق القاضي بالحكم فحكمه نافذ، ولا ينقضه حكم قاض آخر مطلقاً إلّا إذا حكم بغير الإسلام، أو خالف نصاً قطعياً في الكتاب أو السنة أو إجماع الصحابة، أو تبين أنه حكم حكماً مخالفاً لحقيقة الواقع".

-الإسلام وضع العقوبة المثالية:

فيما يتعلق بالعقاب، فإنّ الإسلام قد وضع العقوبة المثالية التي تكون زاجرة للمذنب وللآخرين، في حين أدّت العقوبات الغربية إلى ارتفاع نسبة الجريمة، فضلاً عن وجود أعداد هائلة من المجرمين في السجون، وقد أصبحت السجون مدارس لتعليم المجرمين كيفية الإفلات من العقوبة في المستقبل، علاوة على ذلك، فإنّه لا يتم تعريف المجتمع بعقوبة الجناة وهم خلف القضبان، فلا تكون العقوبات رادعة لغيرهم، بل يؤدي فساد العقوبات الوضعية إلى انتشار الجريمة، وهذا أبعد ما يكون عن الأحكام المنصوص عليها في الإسلام. إن الحدّ لا يُقام إلا بثبوت البيّنة الشرعية، وإذا ثبتت أقيم الحد علناً أمام الناس لردعهم وزجرهم، فمثلا قطع يد السارق في الإسلام يكون بالعلن وأمام الناس حتى يكون المجتمع بأكمله شاهداً على هذا العقاب، ولهذا فإن حوادث السرقة كانت محدودة طوال أكثر من ألف سنة في دولة الخلافة، بينما تتضاعف باستمرار في ظل القوانين الوضعية خلال اليوم الواحد! وهكذا فقد كان معدل الجريمة في ظل الخلافة متدنيًا جداً ما جعل الناس ينعمون بالأمن والأمان.

دور التشريع في إرساء نظام قضائي عادل:

إن الإسلام من كونه عقيدة موافقة لفطرة الإنسان ينبثق عنها نظام عالج كل مناحي الحياة ،فكان التشريع محكما ومفصّلا وهادفا لإرساء نظام قضائي عادل ..فقد حدّدت الأحكام الشرعيّة نظم القضاء والبينات والعقوبات والمخالفات، وأحكام الجزاء والتشريع الجنائي والعقوبات من حدود وقصاص وتعزير، وفض النزاعات وإرجاع الحقوق إلى أهلها، وإقامة القوة الحارسة لحسن تطبيق الأحكام،كما بيّنت الأحكام الشرعيّة في الإسلام أحكام تنظيم الرقابة القضائية على الأعمال الإدارية للدولة، ورقابة قضاء المظالم، ورقابة نزاهة القضاء..

إننا في هذا الصدد إذ نورد هذا الباب لنبيّن فساد دعاوى بعض ضيّقي الأفق الذين يدعون إمكانية تحقيق العدالة من دون تطبيق أحكام الإسلام و يتشدّقون بحسن تطبيق القانون : ونسألهم هنا أتشريعاتكم المتناقضة المتراكمة المتضادة التي يلعن بعضها البعض قادرة على بناء نظام قضائي عادل؟؟مالكم كيف تحكمون؟؟

لتحقيق العدالة المطلقة التي تحتاجها الإنسانيّة ..لا بد للتشريع أن يكون صحيحا والخطأ فيه يؤدي إلى مفاسد جسيمة وأضرار شاملة: إن التشريع، في حقيقته، وبحكم ماهيته ووظيفته ليس نشاطاً قانونيًا ظرفيًا، ولا حزمة توجيهات اجتماعية أو وجهات نظر قابلة للتجريب أو التعديل حسب الظرف السياسي أو الثقافي أو التاريخي، بل هو نظام شامل، كلي متكامل، يُراد به ضبط سلوك الإنسان، وتحديد موقفه من أفعاله، وتنظيم علاقاته مع غيره من الأفراد، ومؤسسات الدولة والمجتمع، وتنظيم أنظمة حياته العامة والخاصة وأنظمة الدولة المختلفة، وعلى أساسها سترعى الشؤون وتحدد المصالح العامة، وتحل مشاكل المجتمع، فالتشريع إذن يتجاوز كونه قوانين وقتية أو عرفية إلى كونه خطابًا حاكمًا على الأفعال والعلاقات والأنظمة، ويُنشئ الالتزامات، ويحدد الحقوق، ويضبط الواجبات، وينظم رعاية الشؤون، ويُقيم النظام والعدل والأمن والرحمة.

إن التشريع ليس مسألة تقنية يمكن تعويض خطئها لاحقاً، فلا يجوز أن يكون مجالًا للتجريب البشري، ولا أن يُسند إلى مصدر نسبي ومتغير كالعقل البشري، بل يجب أن يصدر عن سلطة مطلقة، عليمة، عادلة، وهي الخالق جل وعلا، إذ هو عملية حيوية تمس حياة الناس ومصائرهم، والخطأ فيها يؤدي إلى مفاسد جسيمة وأضرار شاملة.

حضارة تخنق صرخات الطفلات تحت أقدام المال

وحضارة تُحرك جيشاً لصرخة امرأة

ليست قضية إبستين جريمة أخلاقية معزولة، ولا انحرافاً فردياً في بنية سليمة، بل هي فضح صريح لطبيعة النظام الرأسمالي من حيث هو نظام حياة فاسد في أساسه، فهي لا تكشف سقوط أشخاص، بل تكشف سقوط منظومة قامت على فصل القيم عن العقيدة، وعلى جعل المنفعة الرأسمالية معياراً، والحرية ستاراً لإطلاق الشهوات، وجعلت الإنسان مشرّعا لنفسه بدل أن يكون عبداً لله.

كشعار، بل كالتزام سياسي شرعي.

هذا الفرق ليس تفصيلاً تاريخياً، بل نتيجة مباشرة لاختلاف المرجعية، ففي الوقت الذي كانت فيه المرأة الأوروبية تحاكم بتهمة التفكير، كانت المرأة المسلمة تتعلم وتعلم وتداوي وتشارك في الحياة العامة، تأسست جامعة القرويين على يد فاطمة الفهرية، ومنها ومن الأندلس وصقلية انتقلت العلوم إلى أوروبا، لم يكن

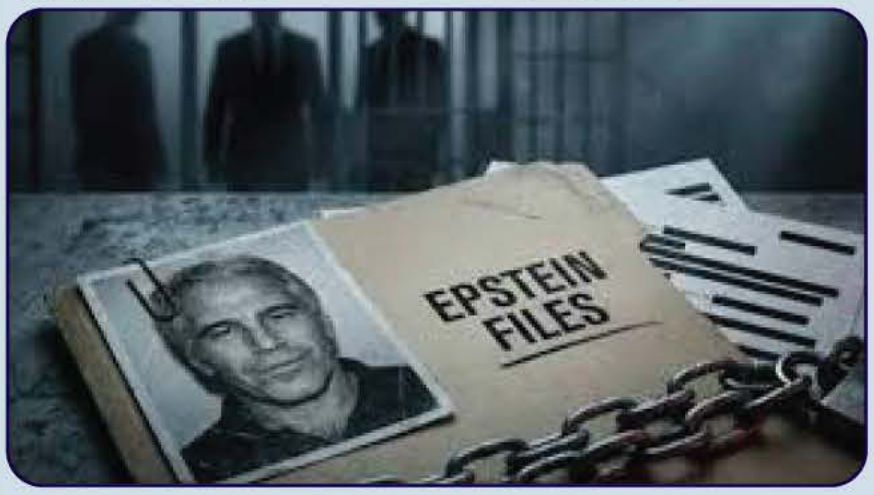

فحين تستباح الطفولة في قلب ما يسمى "العالم المتحضر"، ثم تغلق الملفات عند تماسّها مع مراكز المال والسلطة، ويُقدَّم فرد واحد كبش فداء لحماية البنية الحاكمة، فإننا لا نكون أمام خلل في التطبيق، بل أمام أزمة مبدأ وتشريع، فالنظام الرأسمالي القائم على المنفعة لا على الحق ينتج الجريمة حين تخدم مصالحه ثم يحميها حين تهدّد استمراره.

إن الحضارة الغربية، بوصفها حضارة مادية نفعية، لا تملك ميزاناً ثابتاً للعدل، لأنها نزعت السيادة عن الوحي وأسندتها إلى العقل البشري القاصر الخاضع للأهواء والمصالح، لذلك لا تستطيع حماية المرأة إلا بقدر ما تخدم المصلحة الرأسمالية، ولا تصون الطفل إلا ما دام خارج الحسابات النفعية للسلطة والمال، فما يُسمّى "حقوق المرأة" ليس تكريماً إنسانياً، بل توظيف وظيفي، وما يُسمّى "حقوق الطفل" ليس قدسية، بل أداة خطابية انتقائية، وهكذا تُختزل المرأة إلى وسيلة، والطفل إلى ملف، والعدالة إلى إجراء انتقائي يُفعَّل ويعطّل وفق منطق الربح والخسارة.

وحين تنفجر الفضائح، لا تُحاسَب المنظومة، بل يُعاد إنتاج السردية، وتُدار الأزمة إعلامياً، ليبقى النظام الرأسمالي بمنأى عن المساءلة، ويُختزل الفساد في حالات فردية، مع أن الجريمة هنا نتاج طبيعي لبنية فكرية منحرفة.

في مقابل هذا الانحطاط الحضاري، يقدّم الإسلام تصوراً مبدئياً مختلفاً جذرياً، لا على مستوى الأخلاق المجردة، بل على مستوى النظام والحكم، ففي حادثة عمّورية سنة 223هـ، حين صرخت امرأة مسلمة وا معتصماه، لم تكن صاحبة نفوذ ولا ورقة ضغط، لكنها كانت إنسانة في ظل دولة جعلت الكرامة حكماً شرعياً واجب الحماية، أدرك الخليفة أن السلطان أمانة، وأنه مسؤول عن رعيته أمام الله، لا أمام اعتبارات سياسية أو نفعية، فلم تُشكّل لجان، ولم تُدَر القضية إعلامياً، بل تحرّكت الدولة بقوتها لإعادة ميزان الحق، لأن الإسلام لا يتعامل مع الكرامة ذلك انتقال معرفة فحسب، بل انتقال تصورٍ حضاري يرى الإنسان عبداً لله، مكرماً بإنسانيته، لا بقيمته النفعية.

فالغرب الكافر يسعى بكل أدواته وجمعياته لهجمة فكرية عالمية ممنهجة تسعى لنزع المرأة المسلمة من مرجعيتها العقدية، وإعادة تعريفها ضمن منظومة نفعية تجعل قيمتها مقياساً لنفعها للنظام، لا للكرامة أو الشرع، وقد جرى تصوير هذه العملية على أنها "تحرير، وتمكين، ونسوية"، بينما هي في حقيقتها إعادة إدماج قسري في منظومة نفعية تجعل قيمة الإنسان بمدى نفعه للنظام، وتخضع المرأة لمعيار الربح والخسارة، لا لمعيار الكرامة والأحكام الشرعية.

اليوم وبعد أن فَضحت الحضارة الغربية نفسها أقول للنسويات والجمعيات الحقوقية المصدرات للفكر الغربي، لقد انكشف زيفكم وكذبكم! صرخات الطفلات في أروقة الغرب، ونساءكم الضحايا في فضائح إبستين، لم تحرك شعرة فيكم، لأنكم جزء من منظومة تحمي الجريمة والمال والسلطة، وتبيعون الحقوق لمن يدفع. أما المرأة المسلمة العفيفة الكريمة، فهي التي تكشف فسادكم، وتفضح ازدواجية معاييركم، فتضع الحقيقة في وجوهكم بأن الإسلام لا يجعل المرأة سلعة أو شعاراً، بل كرامتها حكم شرعي تصونه الدولة بالقوة والسلطة والحق، فالمرأة المسلمة اليوم أمام خيار لا يحتمل التردد إما أن تكون أداة في حضارة تحتضر وتستبيح الإنسان، أو أن تكون جزءاً واعياً من مشروع إسلامي عالمي يعيد للإنسان ميزانه ويثبت كرامتها، فكروا، أي حضارة تستحق قيادة الإنسان؟ حضارة تخنق صرخات الطفلات في دهاليز النفوذ، وتدفن البراءة تحت أقدام المال والسلطة، أم حضارة جعلت صرخة امرأة واحدة أمراً يحرك سلطاناً، ويستنفر جيشاً، ويهزّ دولة بأكملها؟

الطريق واضح ولا حياد فيه: إما حضارة المنفعة والانهيار والقذارة، وإما حضارة الوحي والعدل والقيادة والعفة، ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ﴾.

كتبه الأستاذة رولا إبراهيم

المدير المسؤول
منصف المقدم
رئيس التحرير
فتحي بن عمارة
WWW.attahrir.info
press@attahrir.info
المقر الاجتماعي
17، نهج باب الخضراء تونس
الفاكس 71345949
الهاتف 71345950
.M . I . P